3 نواب يقترحون تطبيق القانون على من يستغل أزمة «كورونا» للقيام بمخالفات

مجلس الأمة

اعلن النواب محمد الدلال ود.عادل الدمخي وعبدالله الكندري تقدمهم باقتراح برغبة جاء في مقدمته:

إن احترام النظام العام وضمان سيادة القانون من أهم أعمدة استقرار المجتمع وبالتالي ضمان أكبر لاستيفاء حقوق الناس، وقد نص الدستور الكويتي في المادة 49 على " مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الكويت"، ويستوجب النص السابق على انه كل مواطن ومقيم أن يلتزم في الآداب العامة والسلوكيات ويحترم حقوق الآخرين ومشاعرهم وقيمهم فلا يتجاوزها قانونيًا ولا يخل أو يجرح الشعور العام في المجتمع بسلوكيات لا قانونية.

وفي ظل هذه الأزمة وانشغال رجال الأمن في الصفوف الأمامية بتطبيق النظام فيما يتعلق بمكافحة وباء (كورونا) الذي اجتاح الكويت، نجد البعض من ضعاف النفوس استغلوا هذه الفرصة بتركيز وزارة الداخلية جهودها بهذه الأزمة بالمناطق السكنية ومناطق العزل، وذلك بالقيام بارتكاب جرائم المخدرات والجرائم المتعلقة بالآداب العامة في الشواطئ والجزر ضاربين بالحائط قوانين الدولة وما اكدت عليه المادة 49 من الدستور.

وقد نتج عن ذلك كثرة شكاوى الأهالي وأصحاب الشاليهات ورواد الجزر من ارتكاب هؤلاء للمخالفات.

وحرصا على استقرار المجتمع وحمايته من هذه الآفة وتعزيز القيم الحضارية والأخلاقية بصورة مسؤولة وقيام سلطات الدولة بمسؤولياتها لتفعيل احترام القانون والآداب العامة، لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 - قيام وزارة الداخلية بتشديد الرقابة على المرافق العامة للدولة والشواطئ والجزر وتطبيق القانون على المخالفين وتوفير السكينة لأصحاب الشاليهات وأسرهم وإحالة كل مخالف للقانون إلى القضاء.

2 - قيام وزارة الداخلية بتسهيل تواصل الأهالي بالأجهزة المختصة بالوزارة في حالة وجود ممارسات أو سلوكيات مخالفة للقانون من خلال وجود خط ساخن وتوفير خدمة التواصل الكتروني المخصصة للملفات القانونية في الأماكن العامة.

3 - تكليف إدارة الشرطة المجتمعية بالوزارة بتواجد أعضاء الإدارة والعاملين فيها في الأماكن العامة والشواطئ لضمان توفر الأمن وتسجيل المخالفات لمن يتجاوز القانون والنظام والآداب العامة.

4 - قيام وزارة الداخلية بتكليف خفر السواحل تكثيف دورياتها في الجزر والشاليهات لمنع أية ممارسات مخالفة للقانون.

5 - قيام وزارة الداخلية بحملة إعلامية بالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة لتعزيز احترام الجميع للنظام العام والآداب العامة والتحذير من مخالفة القانون أو الإساءة للآخرين.

6 - إنشاء قوة إسناد للمنطقة الجنوبية (منطقة صباح الأحمد البحرية -الخيران ...) لدعم القوات المشاركة كالنجدة والمرور والأمن العام، وذلك لضبط الأمن والاستقرار.

العازمي يستعجل دعم 570 حضانة أطفال تضررت من «كورونا»

حمدان العازمي

طالب النائب حمدان العازمي وزيرة الشؤون مريم العقيل بالاستعجال في دعم 570 حضانة أطفال مرخصة بعد تضررها من الإغلاق التام خلال أزمة كورونا وعدم قدرتها على العودة لتقديم خدماتها الاجتماعية.

وقال العازمي ان هذه الحضانات تخدم اكثر من 57 الف طفل في جميع مناطق الكويت منهم آلاف من ذوي الإعاقة.

طالب الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة لقطع دابره

الحمد: الفساد وضعف الرقابة من الأسباب الرئيسية لتردي وضع الاقتصاد الكويتي

أحمد الحمد

قال الناشط السياسي مرشح مجلس الأمة السابق المهندس أحمد الحمد إن الأمثلة المتزايدة عن الفساد ونهب المال العام والسرقات الكبيرة تبرر بشكل كاف وكامل ما وصل إليه الاقتصاد الكويتي والوضع المعيشي المتردي للمواطن، وانعكاس كل ذلك على كافة جوانب الحياة في الكويت.

وأوضح الحمد بأن الأمثلة كثيرة عن مستويات الفساد التي فاقت كل وصف وتجاوزت معظم مستويات الفساد على مستوى العالم، مشيرا إلى أن ممارسة الفساد من قبل البعض وعلى مدى وقت طويل يؤكد ضعف الرقابة والمحاسبة لدينا ويؤكد ضرورة إعادة النظر في المنظومة الرقابية بشكل عام في الكويت!

وختم الحمد متسائلاً عن كيفية القضاء على الفساد وأعوانه في ظل تراخي عبر السنين في محاسبة الفاسدين حتى كان ذلك سببا رئيسيا في انتشاره وتطاوله وتجاوزه للحدود حتى أنهك الدولة وأصاب الميزانية في مقتل ودمر أحلام الكويتيين في وطنهم، آملا أن تتخذ الحكومة إجراءات حاسمة لقطع رأس الفساد وجعل الفاسدين عبرة لمن اعتبر.

أكدت أنها تصب في مصلحة الشباب الكويتي

«نقابة السكنية»: قرار الفارس بـ «التكويت» خطوة في طريق الإصلاح

المؤسسة العامة للرعاية السكنية

أشاد أمين سر نقابة العاملين في المؤسسة العامة للرعاية السكنية خالد الهاجري، بتوجيهات وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشئون الإسكان الدكتورة رنا الفارس، وقراراتها الأخيرة المتعلقة بتطبيق خطة التكويت في المؤسسة العامة للرعاية السكنية، مبينا أنها جاءت في وقت مناسب وفي ظروف صعبة، وأنها تمثل خطوة في طريق الإصلاح.

واعتبر الهاجري أن نقابة السكنية ترى أن هذا التوجه يعكس إيمان الوزيرة د.الفارس بالطاقات الوطنية وهو ما كان ينتظره الجميع، بتنامي الحاجة لتطبيق التكويت بشكل حقيقي، من خلال إنهاء خدمات وعقود الوافدين و بدء إحلال الكوادر الكويتية في المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وبين الهاجري أن بدء الجدول الزمني لخطة التكويت التي وضعتها الوزيرة وتطبيق انهاء خدمات الوافدين بنسبة 33%، سيحقق التكويت في المؤسسة خلال عام واحد، وإن ذلك سينعكس بشكل ايجابي وإصلاحي داخل المؤسسة كما سيكون على صعيد الطاقات الإدارية والعمالة المهنية والكوادر الفنية الوطنية المقبلة على العمل مستقبلاً.

وأوضح الهاجري أن النقابة تنظر إلى هذه القرارات وكيف أنها ستصب في مصلحة الشباب الكويتي، الذي لا يزال على قوائم الانتظار، وهذا ما وضعته الوزيرة د.رنا الفارس بالإعتبار عبر تسريع عملية الاستغناء عن الوافدين وفتح المجال للكويتيين للعمل واثبات الذات.

الدولة تكفلت برواتبهم والشركات تسرحهم

العتل: نحذر من إنهاء خدمات المهندسين الكويتيين العاملين في عقود القطاع النفطي

فيصل العتل

جمعية المهندسين

حذرت جمعية المهندسين الكويتية الحكومة من مغبة التساهل في سياسة الاحلال وتوفير مزيد من الفرص للشباب الكويتي في القطاعين العام والخاص، مؤكدة أنه علينا أن لانفوت هذه الفرصة لرفع نسب العمالة الكويتية في العقود التي تبرمها الدولة وخاصة مشاريع مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة والأشغال العامة وغيرها من الجهات الحكومية.

ودعا رئيس الجمعية المهندس فيصل دويح العتل الى ضرورة المسارعة لايقاف إنهاء المهندسين الكويتيين الذين قامت بعض الشركات المتعاقدة مع مؤسسة البترول الكويتية بإنهاء خدماتهم ، مؤكدا تلقي الجمعية شكاوى من بعض الزملاء الذين لجأوا اليها لاعادتهم لأعمالهم وانه قد تم التواصل مع معالي وزير النفط الدكتور خالد الفاضل وطلب أسماء المهندسين الذين تم ابلاغهم بايقاف خدماتهم من قبل هذه الشركات.

وأشار العتل الى أن انهاء خدمات المهندسين الكويتيين وبعض المهنيين تمت رغم تصريحات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بعدم إنهاء خدمات كويتي في القطاع الخاص حتى يونيو 2021 ، و قرارات مجلس الوزراء بضرورة محافظة كل الشركات المتعاقدة مع الحكومة على العمالة الكويتية وخاصة في مشاريع الدولة وتكفل الحكومة برواتب العمالة الوطنية لمدة ستة شهور وأن ذريعة الشركات أن هذه التفنيشات بسبب أزمة كورنا غير مبررة إلا أننا فوجئنا بمثل هذه التصرفات من بعض الشركات المتعقادة مع مؤسسة البترول .

وأضاف العتل، اننا سنتصدى الى هذه المهزلة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية وندعوا اخواننا في الشركات النفطية والقوى العاملة الى التحقق من نسب التكويت المطلوبة في عقود هذه الشركات ، مشيرا الى أن هذا ماحذرنا منه في وقت سابق يقع اليوم ونحن على ثقة بأن تعسف هذه الشركات إزاء المهندسين وغيرهم من المهنيين الكويتيين لن يمر مرور الكرام.

وزاد العتل ، إننا وفي ظل هذه الظروف نطالب الحكومة بالمسارعة في رفع نسب العمالة الكويتية في العقود الحكومية وجعلها من ضمن اشتراطات العقود والمناقصات الـ TOR ، موضحا أنه وجود " كوتا " في عقود الحكومة ومناقصاتها سيخفف من الضغط على بند الرواتب بالميزانية العامة وسيساهم في تحقيق التوجهات الحكومية وتصاريح سمو رئيس الوزراء بضرورة تعديل التركيبة السكانية وذكر الرئيس " المهندسين " أن الجمعية واذا استمرت هذه المهزلة في محاربة العمالة الكويتية في القطاع الخاص ستلجأ الى تقديم تشريع لضمان وجود "كوتا" لنسب العمالة الوطنية ترتفع سنويا وملزمة في كل العقود الحكومية واستبعاد أي شركة لاتلتزم بنسب التكويت في عقودها مع الحكومة الكويتية ، مجددا دعوة الزملاء المتضررين الى التواصل وتقديم أسماءهم للجمعية لتتم معالجة الأمور مع المضي قدما لضمان عدم حدوث مثل هذا الأمر مستقبلا .

إصابة 3 موظفين في جمعية سعد العبدالله بفيروس «كورونا»

جمعية سعد العبدالله

اعلنت جمعية سعد العبدالله التعاونية تأكيد إصابة 3 موظفين بفيروس كورونا من أصل 100 مسحة مخبرية أخذت منهم، وجار اتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية لضمان السلامة العامة وعمليات التعقيم.